

مذكرة منتدى الزهراء للمرأة المغربية بخصوص مشروع التقرير الوطني بيكين + 15

حرصا من منتدى الزهراء للمرأة المغربية على التفاعل الإيجابي مع مشاريع النهوض بالمرأة والانفتاح على المشترك الإنساني الذي لا يتعارض مع ثوابتنا الدينية والوطنية. ولكون محطة بيكين+15 محطة مهمة في مسلسل تطوير النقاش حول قضايا المرأة وتقييم التزامات الدول. واعتبارا لكون المنتدى يمثل شبكة وطنية تضم تسعة وثلاثين جمعية نسائية فاعلة ونشيطة بمختلف ربوع المملكة، وتشتغل على قضايا متعددة تهم المرأة المغربية (مشاريع تنمية مدرة للدخل، التأطير الثقافي والحقوقى ومراكز الاستماع والإرشاد الأسري...)

وبعد اطلاعنا على التقرير الوطني للمملكة المغربية بيكين +15 كما نشر في الموقع الرسمي للأمم المتحدة، فإننا نتوجه بهذه المذكرة إلى القطاعات الحكومية المعنية بالملف، آملين أن تؤخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار في الصيغة النهائية المزمع تقديمها للأمم المتحدة في الأسابيع القادمة.

أولا: ملاحظات منهجية:

1. بخصوص منهجية إعداد التقرير، يلاحظ أن وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن لم تلتزم بالمنهجية التشاركية التي أعلنتها في بداية إعداد التقرير، بحيث نسجل في منتدى الزهراء للمرأة المغربية أننا لم نحضر إلا في جلسة واحدة، كما نسجل أننا لم نتوصل بمشروع التقرير في الوقت المناسب رغم إلحاحنا في ذلك، ومن تم نعتبر بأنه لا يمكن الخلط بين توقيع ورقة الحضور خلال لقاء واحد وبين التوقيع على التقرير النهائي.

2. نؤكد في منتدى الزهراء أنه لم يتم إطلاعنا على مشروع التقرير النهائي لنحدد موقفنا منه.

ثانيا على مستوى المضامين

بالرغم من الملاحظات المنهجية الجوهرية التي سجلناها بخصوص طريقة تدبير مرحلة الإعداد، فإننا قررنا في منتدى الزهراء أن نتعامل بطريقة إيجابية مع مضامين التقرير، وفي هذا الصدد نعبر أننا نتقاسم مع التقرير تشخيصه لوضعية المرأة والإنجازات التي حققتها المرأة المغربية، غير أن المنتدى سجل بعض الملاحظات النقدية التي همت قضيتين أساسيتين:

1. قضية التحفظات:

بالنسبة لاتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، يفاجئنا التقرير في بعض الفقرات بإعلان رفع المغرب للتحفظات (الفقرة 2 الصفحة 3)، في حين أن العبارة الواردة في الرسالة الملكية تفيد بأن المغرب رفع التحفظات التي أصبحت متجاوزة بفعل التشريعات الوطنية، وفي هذا الصدد جاء في متن الرسالة الملكية بمناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يلي: (وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، والله الحمد، من ملائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، ذات الصلة. وتعزيزا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة، بشأن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة، بفعل التشريعات المتقدمة، التي أقرتها بلادنا)، وهو نفس المعنى الذي أكده المجلس العلمي الأعلى في بلاغه الصادر بتاريخ 17 دجنبر 2008، وهو المجلس الذي يرأسه الملك بصفته أميرا للمؤمنين.

وبناء عليه نقترح تدقيق الصياغة بإضافة كلمة "بعض" إلى عبارة "رفع التحفظات" لتصبح: "رفع بعض التحفظات" وليس رفع التحفظات هكذا بإطلاق.¹

إن المعطيات السابقة تؤكد أن المملكة المغربية وهي الدولة ذات السيادة الكاملة والمنسجمة مع ثوابتها الدينية الراسخة ومع طبيعة نظامها السياسي الملكي القائم على إمارة المؤمنين، تعبر عن حقها في التحفظ على بعض المواد التي تمس بالثوابت الدينية أو بالسيادة الوطنية أو بالنظام الملكي، وذلك في احترام تام لمقاصد هذه الاتفاقيات وأهدافها الرامية إلى تعزيز كرامة المرأة وحريتها وإلى إقرار مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف.

إن الحق في التحفظ يستند إلى الاتفاقيات الدولية وخاصة ما تضمنته معاهدة فيينا (1969)، إذ نصت المادة الثانية من المعاهدة على ما يلي: "يقصد بـ"التحفظ" إعلان من جانب واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو انضمامها إلى معاهدة، مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة".

2. مسألة الحق في الاختلاف:

جاء في الجزء الرابع في النقطة الأولى من التقرير تحت عنوان: في مجال التربية والتكوين (القضاء على التصورات النمطية، وترسيخ ثقافة المساواة والإنصاف والحرية والحق في الاختلاف) إن ورود مصطلح الحق في الاختلاف في سياق الحديث عن القضاء على التصورات النمطية (المتعلقة بالأسرة من شأنه أن يحيل على مفهوم اختيار الهوية الجنسية، وهو ما قد يفهم منه التأسيس لبعض الأشكال الشاذة في العلاقة بين الجنسين، وهو ما ترفضه الشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق ودرء لكل التباس نقترح:

- حذف عبارة "القضاء على التصورات النمطية" من هذه الفقرة، والتي سبق وأن وردت في فقرة سابقة.

ختاماً:

إننا إذ نسجل هذه الملاحظات ونتقدم بهذه الاقتراحات نجدد التأكيد على أن منتدى الزهراء للمرأة المغربية ينطلق في كل ذلك من حرصه على حماية النسيج الاجتماعي والتماسك الأسري مع مراعاة المصلحة العليا للبلاد، كما نؤكد على رغبتنا في تنمية المشترك الوارد في التقرير، مع حرصنا الشديد على إبداء تحفظاتنا على ما نراه متعارضاً مع خصوصياتنا الحضارية والثقافية، انطلاقاً من مبدأ التنوع الثقافي والحضاري الذي يتعارض مع الرؤية الشمولية لتنميط الحضارات والثقافات في بوتقة واحدة.

¹ بخصوص منهج عمل بيكين، نشير إلى أن المغرب أكد تحفظاته على مجموعة من توصيات منهج عمل بيكين، إذ أبدى الوفد الرسمي للمغرب تحفظاته على مجموعة من الفقرات والبند المتضمنة في وثيقة المؤتمر. وجاء في البيان المكتوب الذي قدمه ممثل المغرب مايلي: "بيدي وفد المغرب تحفظاته على الفقرتين 96 و 106 (ك) من منهج العمل، حيث إن مضمونهما يتنافى مع مبادئ الإسلام ولا يتفق مع قيمه الروحية ولا تقاليده الثقافية. كما بيدي الوفد تحفظاته على الفقرة 232 (و) التي تشير إلى الفقرة 96 وكذلك على الفقرة 274 (د)، ويرجو وفد المملكة المغربية إثبات تحفظاته في تقرير المؤتمر".